

القرار 2575 (2021)

الذي اتخذه مجلس الأمن في 11 أيار/مايو 2021

إن مجلس الأمن،

إنه يعيد تأكيد جميع القرارات والبيانات الرئاسية السابقة المتعلقة بالحالة في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، وإذ يشدد على أهمية الامتثال والتنفيذ الكاملين لهذه القرارات والبيانات الرئاسية،

وإنه يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان وجنوب السودان واستقلالهما ووحدتهما وسلامة أراضيهما،

وإنه يرحب باستمرار التعاون بين حكومة جمهورية السودان وحكومة جمهورية جنوب السودان دعماً للسلام والأمن والاستقرار، **وإنه يشجع** على استمرار هذه الإجراءات، **وإنه يحث** الطرفين على إحراز تقدم في وضع ترتيبات إدارية وأمنية مؤقتة لأبيي، وعلى مواصلة دعم جهود التنمية والمساعدة الإنسانية،

وإنه يشجع الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى القرن الأفريقي على تكثيف مساعي الوساطة التي يبذلونها مع حكومتي جنوب السودان والسودان لتشجيعهما بقوة على وضع ترتيبات إدارية وأمنية مؤقتة لأبيي على النحو المنصوص عليه في اتفاق عام 2011 بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي وعلى الانخراط في إيجاد حل للوضع النهائي لأبيي،

وإنه يشيد بالمساعدة المستمرة التي يتلقاها الطرفان من جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي،

وإنه يسلم بالحاجة إلى أن تبقى إعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة قيد الاستعراض بغية التكيّف مع الحالة الأمنية الراهنة وإلى وضع استراتيجية خروج قابلة للتطبيق تعطي الأولوية لسلامة وأمن المدنيين الذين يعيشون في أبيي وتراعي استقرار المنطقة، وتكون مستندة إلى تحسّن قدرة السودان وجنوب السودان على إدارة المنازعات الثنائية،

وإنه يعرب عن قلقه من أن التأخر في نشر شرطة الأمم المتحدة إلى المستوى الذي أذن به المجلس يحول دون أداء القوة الأمنية المؤقتة ولايتها المتعلقة بالأمن والحماية وينطوي على إمكانية إيجاد فراغ أمني في أبيي، **وإنه يعرب كذلك عن القلق** من جهود السودان وجنوب السودان الرامية إلى إعاقة القوة الأمنية المؤقتة عن تنفيذ ولايتها بشكل تام، بوسائل منها عدم منح التأشيرات للشرطة، ومنع تعيين نائب مدني لرئيس



البعثة، ومنع الدخول إلى مطار أتوني، مما من شأنه تخفيف التحديات اللوجستية التي تواجه القوة الأمنية المؤقتة، والحد من تكاليف النقل، وتعزيز سلامة أفراد القوة وأمنهم،

وإذ يعترف بأن الوضع الراهن في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان لا يزال يشكّل خطراً يهدّد السلام والأمن الدوليين،

1 - **يقرر** تمديد ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، على النحو الوارد بيانه في الفقرة 2 من القرار 1990 (2011)، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، **ويقرر أيضاً** أن يمدّد حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 المهام المنوطة بالقوة الأمنية المؤقتة الوارد بيانها في الفقرة 3 من القرار 1990 (2011)، **ويقرر كذلك** أن تواصل القوة الأمنية المؤقتة تنفيذ تلك الولاية والمهام وفقاً للقرار 2550 (2020)؛

2 - **يقرر** أن يمدّد حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 تعديل ولاية القوة الأمنية المؤقتة المنصوص عليه في القرار 2024 (2011) والفقرة 1 من القرار 2075 (2012)، الذي ينص على أن تقدم القوة الأمنية المؤقتة الدعم إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، **ويقرر كذلك** أن تواصل القوة تنفيذ تلك الولاية والمهام وفقاً للقرار 2550 (2020)؛

3 - **يبقى** على الحدود القصوى المأذون بها لأفراد القوات والشرطة على النحو المبين في الفقرتين 4 و 5 من القرار 2550 (2020)؛

4 - **يكرر تأكيد** مطالبته مجلس الأمن لحكومتَي السودان وجنوب السودان بتقديم الدعم الكامل للقوة الأمنية المؤقتة في تنفيذ ولايتها، ولا سيما نشر أفراد القوة، ويشمل ذلك إزالة أي عقبات تعوق عملها من أجل حماية المدنيين في أبيي؛

5 - **يكرر التأكيد** على أن تكون منطقة أبيي خالية من أي قوات، وكذلك من العناصر المسلحة للمجتمعات المحلية، غير قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة ودائرة شرطة أبيي، ويحث حكومتَي السودان وجنوب السودان والمجتمعات المحلية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة إخلاء أبيي فعلياً من السلاح وعلى التعاون الكامل مع القوة في هذا الصدد؛

6 - **يحيط علماً** بتقرير الأمين العام (S/2021/322)؛

7 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، وفقاً لأفضل الممارسات، بإجراء استعراض استراتيجي للقوة الأمنية المؤقتة وتقديمه إلى مجلس الأمن، في موعد أقصاه 30 أيلول/سبتمبر 2021، لتقييم التطورات السياسية الحديثة العهد بين السودان وجنوب السودان وداخلهما، وتقديم توصيات مفصلة لمواصلة إعادة تشكيل البعثة ووضع استراتيجية خروج قابلة للتطبيق، على أن تُعطي الأولوية لسلامة وأمن المدنيين الذين يعيشون في أبيي، وتراعي استقرار المنطقة، وتشمل خياراً لاستراتيجية خروج القوة الأمنية المؤقتة لا يقتصر على اتفاقات عام 2011؛

8 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع مجلس الأمن على التقدم المحرز في تنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة على النحو المبين في الفقرة 33 من القرار 2550 (2020)، عن طريق تقديم تقرير خطي في موعد أقصاه 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021؛

9 - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.